المعنى النحوي في الجملة الفعلية
في شرح الرضي على الكافية (ت ٦٨٨ ه) إنموذجاً

قصي ثعبان يوسف أ.د. سلام موجد خلخال

جامعة كربلاء –كلية التربية للعلوم الانسانية – قسم اللغة العربية

ملخص البحث :

رصد هذا البحث ما تبلوره الجملة الفعلية من معنى نحوي في شرح الرضي على الكافية (ت ٦٨٨ ه) بوصفها ركناً مهماً من أركان التركيب اللغوي للغة العربية ، فضلاً عن أثر المعنى السياق في الكشف عن المعنى المراد ، وتبيَّن لي من خلال تتبّع بعض حالات هذا التركيب وما يتعلق به ، ما للرضي من حسن التأويل ، ودقّة الإيضاح في تجلية المعنى ، وتوجيهه بما يكشفه من لفظ مركب ، وهذا أمر غالب للرضي على شرحه ، فضلاً عن تناوله لآراء المدارس من بصرية وكوفية وغيرها بالنقد والتمحيص ، آخذاً بآراء من يراه قد أصاب المقصود ، من دون تعصّب لرأي معين على حساب آخر ، بل قد ينفرد برأي يخصّه ، مما يدلّ على موضوعية علمية وفطنة ونباهة عالية في التقصّي ، وكذلك نراه يسلط الضوء بشكل كبير على ما للسياق من أهمية كبيرة في بيان المعنى .

Research Summary :

This research has examined what the actual sentence of the grammatical meaning in explaining Alradhi on Alkafia (p. 688 e) as an important element of the linguistic structure of the Arabic language, as well as the effect of the meaning context in revealing the intended meaning. And what is related to it, what pleases the good interpretation, and the accuracy of the clarification in the manifestation of the meaning, and guidance of what is revealed by the composite term, and this is most likely to explain it, as well as dealing with the views of the schools of Basri and Kufic and other criticism and scrutiny, Without prejudice to a particular opinion at the expense of another, and may be unique opinion of his own, mm It demonstrates the scientific acumen objective and high smartness in the investigation, as well as see highlights largely on the context of great importance in the statement of meaning.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وآله الطيبين الطاهرين، وعلى أصحابه الاخيار، وسلم تسليماً كثيراً.

اما بعد...

العرب القدامى أصحاب فصاحة وبلاغة، يوردون المعنى بأحسن الالفاظ المفهمة، ويولون الاهتمام بكل ما يحيط بالمعنى من سياق مقام وحال، ليسخروه كاشفاً عنه، مبيناً له، بحسب طباعهم ولغتهم، التي أُنزل بها القرآن الكريم، الذي ضم من المعاني الجليلة، والأساليب القويمة، على سمت لغة العرب، مما جعل علماء اللغة العربية المتقدمين، يهتمون بالمعنى أيَّما اهتمام، ويجعلونه قطب الرحى، الذي تدور في فلكه جميع علوم اللغة العربية، كاشفة عن لباسه، من تراكيب وأحوال، تقضي به ظاهراً، بأحسن حلية، وأقوم مزية، فشمر علماء اللغة العربية عن سواعدهم، وأركزوا فطنهم، لتتبع أساليب العرب في بيان قصدهم، وتجلي مرادهم، بلغة حباها الله جلَّ شأنه بالاهتمام والتقدير.

فتبلور اختياري للبحث على (شرح الرضي على الكافية)، لرضي الدين محمد بن حسن الأستراباذي على (الكافية) لابن الحاجب أبو عُمر عثمان بن عُمر الكردي (ت ٦٤١ هـ) من منطلقين: الأول إن الرضي قد أولى المعنى اهتماماً خاصاً، شأنه شأن المتقدمين من علماء اللغة، عارضاً لآرائهم ناقداً لمتبنّياتهم بحسن النظر، ودقة التعبير، منفرداً في بعض ما تعرض له برأي خاص، والآخر إنه عندما يفسّر المعنى المقصود يفسّره تفسيراً ينُمَّ عن ذائقة وعمق كبيرين بأساليب العرب ولغتهم ، مفصلاً في ذلك لبيان المراد، فالمعنى النحوي خاصة الذي يعرضه الرضي بأسلوبه وحنكته يجعله جديراً بالدراسة والاهتمام من قبل طلاب العلم؛ إذ إن شرحه قد حظي باهتمام كبير من قبل العلماء، على الرغم من وجود الكثير من الشروحات على (الكافية) لابن الحاجب.

وقد جاء المنهج الوصفي التحليلي منهجاً للبحث في هذا الكتاب، وتعرضه ومعالجته لمسائله ومواده النحوية.

ولما لم يكن في مقصود البحث استقصاء كل ما جاء في هذا الكتاب من مسائل تخص المعنى عمد الباحث إلى انتخاب نماذج متعددة تدور في فلك المعنى النحوي التي تناولها الرضي في كتابه هذا.

وقد لزمت طبيعة البحث أن تكون الدراسة للمعنى النحوي في الجملة الفعلية منتهياً بخاتمة تجلى فيها أهم نتائج البحث ، تلتها الهوامش وقائمة المصادر والمراجع ، متصدراً البحث بخلاصة باللغتين العربية والإنكليزية.

المعنى النحوي في الجملة الفعلية

حذف الفعل جوازاً :

الجملة الفعلية تركيب من تراكيب اللغة العربية ، التي لابدَّ فيها من ركنين ، المسند والمسند إليه ، نحو : (يذهبُ عبدُ الله) ، وهما مما يكمل أحدهما الآخر [١] ، فقد يحتاج الفعل الى اسم آخر فقط ، نحو : (جلسَ عمرو) ، أو إلى أكثر من اسم ، نحو : (ضربَ عبدُ اللهِ زيداً) [٢].

والفعل حكم ، ولابدَّ للحكم من محكوم عليه ، وهو الفاعل ، فإن وجد فعل ليس له فاعل ظاهراً قُدِّر له فاعل بحسب المعنى ، وكذا إذا وجد فاعل من دون فعل مع دلالة المعنى على ذلك ، قُدِّر له فعلُ بحسب المعنى المناسب له ، وهذا حمل على الأصل[٣] ، وهو من باب الحذف ، وهو في لغة العرب كثير [٤] ، له في النظم دقَّة ، وفي التناول جمال ، فحذفه أفصح من إظهاره ، فيأخذك أخذ السحر ، كأنك زينته مظهراً له وانت لم تظهره [٥] .

والحذف في الجملة الفعلية قد يكون جائزاً إظهاره أولاً ، فسيبويه يذهب في قوله تعالى : ((انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ)) [٦] ،وقولهم : (وراءك أوسعَ لك) و (حسبك خيراً لك) إذا كنت تأمر ، فيقدر فعلا محذوفا جوازاً قد نصب (خيراً) و (أوسعَ) ، مع القرينة [٧] .

وصاحب المقتضب يوضح إضمار الفعل مع القرينة بقوله : " إذا علمت أن السامع مستغن عن ذكره – نحو قولك – إذا رأيت رجلاً قد سدد سهما فسمعت صوتا – : القرطاسَ والله ، أي أصابَ القرطاسَ ، أو رأيت قوما يتوقعون هلالاً ، ثم سمعت تكبيراً قلت : الهلالَ و الله ، أي رأوا الهلال " [٨] .

فالمبرَّد (ت ٢٨٥ هـ) يجعل حذف الفعل هنا لقرينة حالية ، ومن ثم لا مانع في هذا الموطن من إظهار الفعل .

أما ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) فيحمل ذكر الفاعل بدون عامله على وجود القرينة ، وذلك كسؤال الشخص لشخص آخر عن مضروب أو مقتول مع عدم العلم بالفاعل ، فيجاب بـ (زيد أو عمرو) عن سؤال : (مَن ضربَهُ أو مَن قتلَهُ) أي بالسؤال عن الفاعل ، والتقدير : (ضربَهُ زيدٌ أو قتله عمرو) ، فالشكّ في الفاعل لا في الفعل [٩].

أما الرضي فيجعل تقدير المحذوف بحسب السؤال في نقده لقول ابن الحاجب ، بقوله " قوله : ((زيد ، لمن قال من قام)) ، الظاهر أن ((زيد)) مبتدأ لا فاعل لأن مطابقة الجواب للسؤال أولى ، ... وأيضا فالسؤال عن القائم لا عن الفعل ، والأهم تقديم المسؤول عنه ، فالأولى أن يقدر : زيد قام " [١٠] .

فالشارح يجعل السؤال قرينة على المحذوف ، ويجاب بحسب معنى السؤال والمقصود .

حذف الفعل وجوبا :

يذهب جمهور النحويين إلى وجوب حذف الفعل إذا فُسِّر بفعل آخر، لأن الجمع بين المُفَسِّر والمُفَسَّر لا يجوز عندهم ، وهذا مطّرد عندهم بعد أدوات الشرط ، إذ لا يليها إلا فعل ، فإذا أتى بعدها اسم تأوَّلوه بفعل محذوف [١١] .

فسيبويه (ت ١٨٠ هـ) يحمل الاسم المنصوب على فعل مضمر يفسّره فعل بعده بقوله : " وإن شئت قلت : زيداً ضربتهُ ، وإنما نصبه على إضمار فعل هذا يفسره ، كأنك قلت : ضربت زيداً ضربتهُ ، إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره . فالاسم ها هنا مبني على هذا المضمر " [١٢] .

ويذهب أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) إلى أن الاسم الذي يأتي بعد (إذا) الشرطية مرتفع بفعل مضمر وجوباً لوجود مفسِّره بعد الاسم ، فـ (إذا) تضاف إلى الأفعال كقوله تعالى : ((إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ)) [١٣] ، فالتقدير (إذا انشقتِ السماءُ انشقت) ، وما شابه هذا التركيب يضمر الفعل فيه وجوبا لوجود مفسِّره [١٤] . وهذا مشهور مذهب النحويين .

في حين نرى الفرَّاء (ت ٢٠٧ هـ) يذهب إلى أن رفع الاسم بعد أداة الشرط هو الفعل المؤخر بقوله : " وقوله : ((وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)) [١٥] ، ... ولو حولت (هلكَ) إلى (إن يهلك) لجزمته " [١٦] .

فالفرَّاء يحمل عمل (إن) على الفعل الذي بعد الاسم ، لا على فعل مضمر ، مما يوجب كون الاسم المرفوع بعده فاعل للفعل الذي عملت فيه ، فلا إضمار للفعل ولا حذف ، وهذا مذهب كوفي في جواز تقديم الفاعل على الفعل [١٧] .

ويرى الأخفش (ت ٢١٥ هـ) جواز الابتداء بـ (أحد) في الآية الكريمة ، وإن كان يرجح إضمار الفعل قبله ؛ لان حروف الشرط تدخل على الأفعال ، ولا يعقبها مبتدأ ، ويعلل ذلك بكون أن (إنَّ) أمُّ الباب في الشرط ، فجاز أن يأتي بعدها اسم لتمكنها [١٨] .

أما المحدثون فمنهم من انساق مع القدماء من جمهور النحويين ، فجعل حذف الفعل وجوباً شريطة المفسِّر بعد فاعله [١٩] ، ومنهم من رأى أن الحذف من طرق التأويل النحوي ، يسوّغ فيه النحويون الاختلاف بين الواقع اللغوي للنصوص الواردة عن العرب والقواعد النحوية التي أصلوها ، فهدفهم الأساس تصحيح قواعدهم في صناعتهم النحوية [٢٠] ، ومنهم من ذهب إلى أن تقدير المحذوف يجب أن يتماشى مع الأصول والقواعد النحوية الأساسية ، وإن أمكن عدم التقدير فهو أوجب ،

فيـــــــــرجح رأي الأخفش بالابتداء فـــــــي قـــــــــوله تعالى : ((إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ)) [٢١] أولى من تقدير محذوف واجب الحذف [٢٢] .

أما الرضي فيذهب مع مشهور النحويين في الحذف الواجب ، ويـــفصلّ فـــي ذلك ، إذ يرى أن الحذف واجب مع وجود المفسِّر في نحو : (استجارك) الظاهر من قوله تعالى : ((وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فأجرهُ)) [٢٣] ، إذ المسوغ من الاتيان بهذا الظاهر، إذ يعلل وجود المفسِّر الظاهر للدلالة على التقدير ، فالإظهار يدفع الإبهام ، فالإبهام الذي يعقبه التفسير أوقع بالنفس شوقاً لمعرفة دلالته ، فضلا على أن ذكر الشيء مكرراً (إبهاماً ثم تفسيراً) فيه توكيد ليس موجود في الذكر الواحد ، ويوجه الشارح إعراب (أحد) فاعل لفعل محذوف وليس مبتدأ ، حملاً عل الاستقراء النحوي بأن حرف الشرط يدخل على الفعل [٢٤] .

وأحسب أن ما ذهب إليه جمهور النحويين في تقدير فعل محذوف وجوبا على شريطة التفسير لا ينطبق مع كلِّ شاهدٍ ؛ إذ لا يكون مقصوداً في المعنى ، بل قد يقبح [٢٥] ، وما هذا التقدير إلّا لجعل النصوص اللغوية موافقة لقواعدهم النحوية الصناعية [٢٦] ، فتقدير : وإن استجارك أحدٌ من المشركين استجاركَ فأجره في تأويل قوله تعالى : ((وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فأجرهُ)) [٢٧] ، أمر لا يقصده المتكلم الفصيح البليغ فكيف بالعليِّ الأعلى ، الذي أنزل كتابه معجزاً ، إذ كانت العرب تقصد المعنى بأقرب الطرق وأخصرها [٢٨] ، فلا يمكن أن يكون هذا مقصوداً في المعنى ؛ لما يحتاجه من دليل وتقدير متكلف ، فضلاً على أن حمل النص على الظاهر أولى من التقدير إن أمـــــكن ذلك [٢٩] ، فـــــلو قدَّرنا كون (أحد) فـــــاعلاً مـــــقدَّماً [٣٠] لكان أوفى للقصد والمعنى ، والذي حمل النحويون عـــــلى تـــــقدير فعل بعد (إن) الشرطية وما يشبهها أنها لا تدخل إلا على الفعل بالاستقراء ، وكان من الممكن حل هذه المشكلة في النصوص التي وردت عن العرب بدخولها على غير الفعل من خلال حملها على التقدير في دخولها على الاسم ، بكونه مقدماً لفظاً ومؤخراً تقديراً ، فالحمل على التقدير وارد في لغة العرب [٣١] ، مما يجعلها في نهاية المطاف داخـــــلة عـــــلى الجـــــملة الفـــــعلية ، إذ يـــــمكن ان يـــــعمل الفـــــعل فـــــي الـــفاعل المقدَّم [٣٢] ، فتقديم الفاعل قد يكون للاهتمام والاختصاص ، كتقديم المفعول إذا كان الكلام فيه وليس في الفعل [٣٣] ، وكذا في (أحد) ؛ لأن الغرض صون دم المشرك الذي جاء طالباً الاستجارة ، ليســـــتمع لكـــــلام الله [٣٤] ، ثمَّ إن العـــــرب تقـــــدم ما هو أهم على المهم وإن كانا بمجموعهما يهمَّانهم ويقصدانهم [٣٥] .

فالســـــياق والمعنى المقصود هما الفيصل في التقدير ، كقوله تعالى : ((وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ)) [٣٦] ، فـدلالـــة السيـــاق بـوجـــود الفـعـل (خَلَقَهم) دليـل عـلى المـحذوف ، إذ لفظ الجلالة (الله) فاعل ، وهو مـحـوج إلى عـامـــل ومـن ثـم قدِّر العـامـل بـ (خلقنا اللهُ) [٣٧] ، فالمعنى يساعد على التقدير .

الأشياء التي تنوب عن الفاعل :

الفعل في التركيب إما أن يكون مبنياً للمعلوم ، نحو : (ضربَ زيدٌ بكراً) ، أو أن يكون مبنياً للمفعول (المبني للمجهول) ، نحو : (ضُرِبَ بكرٌ) ، فحذف الفاعل وأُقيمَ المفعول به محله ، أخذاً بأحكام الفاعل ، فالفعل يحتاج إلى مرفوعٍ [٣٨] ، فإن حذف الفاعل أُقيمَ مقامه ما ينوب عنهُ ، فإن وجد المفعول به ناب عنه ، وإن وُجِدَ غيره مع صلاحه للإنابة (بشرط أن يكونَ مفيداً) صحَّ إقامته مقام الفاعل ، مع جواز الاختيار بينهما ، نحو : (سِيْرَ بزيدٍ فرسخان يومين) و (سِيْرَ بزيدٍ سيرٌ شديدٌ) ، فظرفا المكان والزمان ، وشبه الجملة ، والمصدر يصلح كل واحدٍ منهما للإنابة [٣٩] ، ولكن مع وجود المفعول به مع البواقي يجب إقامته ، والجواز لأيِّهم من دونه [٤٠] ، ويذهب ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) مع الأخفش والكوفيين في جواز إنابة غير المفعول به مع وجوده ، اعتماداً على قراءةِ قوله تعالى : ((لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ)) [٤١] ، وغيرها من الشواهد [٤٢] . وبعضهم اختار إقامة المصدر في حال اجتماع الثلاثة دون المفعول به ، وقسم خصّ الجار والمجرور ، وآخر اختار ظرف المكان [٤٣] .

وقد رصد صاحب النحو الوافي هذه المسألة ذاهباً إلى أن نائب الفاعل الذي ينوب عن الفاعل إذا اجتمع الجميع في التركيب ، كان تقديم ماله مدخل في إيضاح المقصد وإظهار المعنى ، وهو يقول في هذا السياق : " والحق أن الرأي السديد الأنسب هو أن نختار من تلك الأنواع ما له الأهمية إلى إيضاح الغرض ، وإبراز المعنى المراد ، من غير تقيد بأنه مفعول به أو غير مفعول به ، وأنه أوّل أو غير أوّل ، متقدم على البقية أو غير متقدم . ففي مثل : ((خَطَفَ اللصُّ الحقيبةَ من يد صاحبتها أمام الراكبين في السيارة)) – تكون نيابة الظرف : ((أمام)) أولى من نيابة غيره ؛ فيقال خُطِفَ أمامُ الراكبين في السيارة الحقيبةَ من يد صاحبتها ؛ لأن أهم شيء في الخبر وأعجبه أن تقع الحادثة أمام الراكبين ، وبحضورهم ؛ وهم جمع كبير يشاهد الحادث فلا يدفعه ، ولا يبالي بهم اللصُّ ... " [٤٤] .

في حين ذهب بعضهم إلى أن إذا اجتمع الجميع من دون المفعول به ، مع الفائدة ، جاز أن يقوم أيٌّ منها مقام الفاعل المحذوف [٤٥] .

أما الرضي فكان له رأيٌ آخر بعد عرضه للآراء الأُخرى في نائب الفاعل ، بقوله : " والأكثرون على أنه إذا فُقِدَ المفعول به تساوت البواقي ، في النيابة ولم يَفضُل بعضها بعضاً ؛ ورجَّح بعضهم الجار والمجرور منها ، لأنه مفعول به لكن بواسطة حرف ، ورجَّح بعضهم الظرفين والمصدر لأنها مفاعيل بلا واسطة ، وبعضهم المفعول المطلق لأن دلالة الفعل عليه أكثر . والأولى أن يقال : كل ما كان أدخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو أولى بالنيابة ، وذلك إذن اختياره " [٤٦] .

ويبدو لي أن ما ذهب إليه الرضي هو الصواب ، إذ إنابة أحد الأشياء في التركيب إذا حذف الفاعل ، مع وجود المفعول به ، مردُّه إلى قصد المتكلم والسياق ، فذاك مرهون بالمعنى المقصود

فإذا كان المعنى يدور في فلك ظرف الزمان مثلا والكلام منصب عليه أُقيمَ مقام الفاعل ، فليس ثمت خيار للمتكلم من دون أن يراعي في المقام الأوّل المقصد .

توكيد الفعل المضارع :

التوكيد في النحو من التوابع ، ويكون على ضربين : معنوي بألفاظ خاصة ، ولفظي بتكرار الكلمة أو التركيب ، فالمعنوي نحو : (جاءني زيدٌ نفسُهُ) ، واللفظي نحو : (رأيت زيداً زيداً) و (قُمْ قُمْ) (٤٧) .

والغاية من إسلوب التوكيد بنوعيه هو إزالة الاحتمال والشكّ عند المخاطَب ، وتمكين المُؤَكَّد في اعتقاده على نحو الثبات الذي يدفع الغلط أو التوهم أو غيرها من الأغراض الأُخرى التي تستفاد من التركيب أو السياق (٤٨) .

وأما الرضي فقد كان أكثر تفصيلاً فيما يخص توكيد الفعل المضارع الدال على الحال ، بقوله : " وأما الحاصل في الحال فإنه ، وإن كان محتملاً للتأكيد ، وذلك بأن تخبر المخاطب أن الحاصل في الحال متصف بالتوكيد ، فإنه لمّا كان موجوداً ، وأمكن المخاطب في الأغلب أن يطّلع على ضعفه وقوته لم يُؤَكَّد" (٤٩) .

وقول الشارح فيه نظر ، إذ قد يفيد توكيد الحال – وإن كان المخاطب مطلعاً على قوته وضعفه – الاهتمام وأهميته بالنسبة للمتكلم وغيرها من الأغراض ، مما يجعل للتوكيد ضرورة ، ولعلَّ الرضي يقصد بعدم الحاجة إلى التوكيد في كون المخاطب مطَّلعاً على الأمر ، والتوكيد يكون للغرض نفسه ، وإلا فلا ينفي اطلاعه الحاجة إلى التوكيد .

الفعل المضارع بعد (حتى) :

إذا ما دخلت (حتى) على الفعل المضارع أحدثت إعراباً متنوّعاً ، مما يترتّب عليه معانٍ مختلفة ، فهي تنصب الفعل المضارع مرة على معنى الغاية ، أي تكون هي بمعنى (إلى أن) انتهاء الغاية ، نحو : (سرتُ حتى أدخلَها) ، أي : سرتُ إلى أن أُدخلَها ، وتنصبه مرة أخرى على معنى التعليل ، بمعنى (كي) مع إضمار(أن) بعدها ، نحو : (كلَّمتُهُ حَتَّى يأمرَ لي بشيءٍ) ، أي كلمته كي يأمرَ لي بشيءٍ ، وهو من باب السبب والمُسَبِّب (٥٠) .

وتكون بمعنى حرف ابتداء فيرتفع بعدها الفعل المضارع إما على الحال ، نحو : (سرتُ حتى أدخلُها) بمعنى الفاء (سرتُ فأدخلُها

) ، فاتصال السير بالدخول ، وإما على حكاية الحال بمعنى (قد كان) و (يكون الدخول واقعاً الآن) ، فالسير والدخول وقعا ، نحـــو : (لقد سرتُ حتى أدخُلها ما أُمنعُ) ، فحكم الفعل بعده الرفع على الانفصال كجملة عن الأول [٥١] .

ويذهب الرضي في بيان حال الفعل المضارع بعد (حتى) ، جاعلاً إعراب الفعل بالرفع أو النصب مرهوناً بسياق حال المتكلم ، فيوجب الرفع إذا قصد المتكلم وقوع الحدث بعد حتى للفعل في حال الإخبار أو على الحكاية للحال في الماضي المتقدم ، وسواء أ كان ما قبل (حتى) مبنياً على اليقين أو الظن والتخمين أم تلا التركيب شكٌّ بعدها ، نحو : (إنَّ زيداً سار حتى يدخُلُها) و (أظن عبدَ اللهِ سارَ حـــتى يـــدخلها ، وأرى أنـــه ســـارَ حـــتى يـــدخلها) و (ســـار زيدٌ حتى يدخلها فيما أظن) ، فشرط الإثبات للمتقدم على حتى واجب لحصول ما بعدها ، سواء أتصل المضمونان أم لم يتصلا ، نحو : (سرت حتى ادخلُها) و (رأى مني العامَ الأوَّل شيئاً ، حتى لا استطيعُ أن أكمله العامَ بشيء) ، لذا امتنع نحو : (ما سرتُ حـــتى أدخلُها) بـــالـــرفـــع ، و (أســـرتَ حتـــى تـــدخلـــها) ؛ لانتـــفاء الـــسبب ثـــمَّ الـــمُسَبَّب ، فالقضية سلبية [٥٢] .

أما وجوب النصب فيجعله الرضي مرتبطاً بسياق حال المتكلم بقوله : " وإن قصد المتكلم أن مضمون ما بعد حتى ، سيحصل بعد زمان الإخبار ، وجَب النصب ؛ وكذا يجب النصب إن لم يقصد ، لا حصوله في أحد الأزمنة ولا عدم حصوله فيها بل قصد كونه مترقباً مستقبلاً وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم ، سواء حـــصل فـــي أحـــد الأزمـــنة الثـــلاثة أو عرض مانع من حصوله . ومع النصب يجوز أن تكون ((حتى)) بمعنى ((كي)) وبمـــعنى ((إلـــى)) ، فنـــحو : ســـرت حـــتى تـــغـــيبَ الـــشمس ، مـــتعيِّن لمعنى الانتهاء ، نحو : أسلمت حتى أدخلَ الجنة ، متعين لمعنى السببيَّة ، ونحو : سرت حتى أدخلها ، محتمل لهما " [٥٣] .

دلالة (لمَّا) في الجملة الفعلية :

تعدّ (لمَّا) من أدوات الشرط التي تجزم فعلاً واحداً ، ويكون مضارعاً ، فهي تنفي الفعل وتقلبه إلى الماضـــي ، كـــ (لمْ) ، إلا أن نفيها يستمر إلى الحال وجوباً ، بخلاف (لم) ، نحو : (ندمَ زيدٌ ولم تنفعه الندامة) ، أي : وما نفـــعته النـــدامة عَقِـــيب ندمـــه ، ونـــحو : (نـــدمَ زيدٌ ولمـــاّ تنفعه الندامة) ، أي : إلى وقـــته ، فضـــلاً عـــلى أن نفـــيها متوقع الوقوع ، فهي كـــ (قد) في دخولها على الفعل الماضي ،وهذا لا يكون في (لم) كقوله تعالى : ((بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ)) [٥٤] ، أي : أنهم لم يذوقوه إلى الآن ، وأن ذوقـــهم لـــه متـــوقع [٥٥] ، ومنهم من حمل توقع الوقوع على الكثرة لا اللزوم [٥٦].

أمـــا المـــحدثون فيـــذهبون إلـــى مـــا ذهـــب إلـــيه الـــقدمـــاء فـــي كـــون وجـــوب نـــفيها متـــصلاً بالـــحال مشـــتملاً عـــلى الـــماضي مـــعه ، وأن المـــتكلم بالـــنفي يتـــوقع زوالـــه – غالباً – وحصول الإثبات ، نحو : (لما تُشرق الشـــمسُ) ، أي : أنـــها لم

تشرق الآن كما في الماضي ، ولكن إشراقها ممكن ان يقتع ، بخلاف النفي بـ (لم) فلا يتوقع الوقوع للفعل [٥٧] .

في حين يذهب شارح الكافية في بيان ما اختصت به (لمَّا) ، إذ يقول : " إن فيها معنى التوقع ، كقد ، في إيجاب الماضي ، فهي تستعمل في الأغلب ، في نفي الأمر التوقع ، كما يخبر بقد ، في الأغلب ، عن حصول الأمر المتوقع ، تقول لمن يتوقع ركوب الأمير : قد ركب الأمير ، أو : لمَّا يركب ، وقد استعمل في غير المتوقع أيضاً ، نحو : ندمَ ولمَا ينفعه الندم . واختصت ((لمَّا)) ، أيضاً ، بامتداد نفيها من حين الانتفاء إلى حال التكلم ، نحو : ندمَ ولمَّا ينفعه الندم ، فعدم النفع متصل بحال التكلم " [٥٨] .

ويبدو لي أن قول الشارح في استعمال (لمَّا) في غير المتوقع مرهون بحال المتكلم والمخاطب ، فإذا كان سياق الحال يوحي بمنفعة الندم توقع الوقوع وارتفاع النفي ، وإلا فلم يكن ذاك .

فعل المدح و الذم :

المدح والذم بالفعل (نِعْمَ) و (بِئْسَ) تركيب استعمله العرب للحمد والثناء على الممدوح والمخصوص به ، وهذا بـ (نِعْمَ) ، ولذم كذلك ، وهذا بـ (بِئْسَ) ، فأصلهما فعلان متصرفان ، ثُم حوِّلا إلى فعلين جامدين لإنشاء المدح والذم ، نحو : (نِعْمَ الرجل زيدٌ) ، (بِئْسَ الرجلُ زيدٌ) ، وكذا ما جرى مجراهما من الأفعال [٥٩] .

وأما تقدير معنى تركيب الفعل مع فاعله للمدح والذم ، فقد اختلف فيه النحويون ، فذهب سيبويه في قول : (عبدُ اللهِ نِعْمَ الرجلُ) أن المعنى : أنه من أُمةٍ كلُّهم صالحٌ ، فحمل معنى التركيب على الصلاح ، في حين حمل المبرَّد (ت ٢٨٥ هـ) حمل معنى (نِعْمَ الرجلُ) على معنى : محمودٌ في الرجالُ ، وكذا الزجَّاجي (ت ٣٤٠ هـ) ، ويرى ابن خروف (ت ٦٠٩ هـ) أن المعنى في (زيدٌ نِعْمَ الرجلُ) ، زيدٌ ممدوحٌ جميع جنسه بسببه ، والشاطبي (ت ٧٩٠ هـ) يجعل (نِعْمَ الرجلُ) بمعنى : جامعُ المحامد الرجلُ أو جمع محامد الرجلُ [٦٠] .

فالتقدير العام الذي ذهب إليه النحويون في تركيب المدح والذم ، وإن اختلف في اللفظ فإنه يتفق ويقترب في المعنى .

أما الرضي فقد أوَّل جملة (نِعْمَ الرجلُ) في حال كونها جزء جملة ، كالصفة والموصوف ، فمعنى (نِعْمَ الرجلُ) أي : رجل في غاية الجودة ، فأصل التركيب (رجل نِعْمَ) ، أي : جَيِّد ، فبعد أن كانا جملة مستقلة صارا جزء جملة ، ويستدل ويقوي هذا الأمر أن في اللغة نظائر لهذا الاستعمال ، كقوله تعالى : ((يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ)) [٦١] ، بإضافة مضمون الجملة الفعلية إلى (يوم)، وغيرها من التراكيب المشابهة ، فالرضي يوجب حكاية الجملة الفعلية ، لا

بتقدير مفرد بل بتقدير مفرد للفاعل موصوفاً بالفعل ، فمعنى (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ) : زيدٌ رجل جيِّد ، فسلب من الفعل (نِعْمَ) معنى الزمان والحدث ، فصار معنى نِعْمَ : جيِّد ، فـ (نِعْمَ الرجلُ) صار كـ (جرد قطيفة) ، فتقدير الجملة بالمفرد على ما تبناه الشارح بالتفصيل المذكور لدفع عدم الاحتياج إلى العائد على المبتدأ [٦٢] .

وأحسب أن ما ذهب إليه الرضي في استطراده في تفصيل تقدير الجملة ما هو إلا ما أملته الصنعة النحوية ، فيكفي تقدير مفرد بمعنى عام ، إذ العموم في فعلي المدح والذم يوجب مطابقة المفرد لمعنى التركيب بتقديره بلفظ عام ، لأن تقدير الفعل بمفرد عام مطابق لمعنى الفعل يجعله في المعنى نفس المبتدأ – بحسب مبنى النحويين – فيمن جعل (زيدٌ) مبتدأ مؤخراً والجملة الفعلية المقدمة (نِعْمَ الرجلُ) خبر مقدم في أحد الأوجه [٦٣] . فتقدير (زيد الممدوح) يجعل الخبر نفس الجملة في المعنى من جانب ، ومن جانب آخر هو نفس المبتدأ .

دلالة سبك (أنْ) مع الفعل :

(أن) حرف مصدري ناصب للفعل المضارع ، تؤول مع فعلها بمصدر مسبوك ، نحو : (يعجبني أن تقوم) ، أي : يعجبني قيامُك ، وتدخل على الفعل الماضي ، نحو : (كرهت أن خرجت) ، أي : كرهت خروجك [٦٤] .

أما دخول (أن) على الأمر والنهي فقد ذهب الجمهور إلى صحة دخولها مع كونها مصدرية ، فسيبويه يذهب إلى معنيين في دخولها على الأمر في قوله : (كتبتُ إليه أنِ افعلْ) و (أمرتهُ أن قمْ) ، فالأوّل : أنها مصدرية ناصبة تسبك مع فعلها بمصدر ، وشبه (أن) بوصلها بفعل الأمر كوصل الذي وصلته في حال الخطاب بالقول ، نحو : (تقولُ : أنتَ الذي تقومُ) ، ودليل سيبويه على مصدريتها صحة دخول حرف الجر (الباء) عليها ، فتقول : أوعزتُ إليه بأن افعلْ ، والثاني : كونها مفسرة بمعنى (أي) ، كقوله تعالى : ((وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ)) [٦٥] ، بمعنى : أي امشوا [٦٦] .

أما السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) فيذهب إلى ما ذهب إليه صاحب الكتاب ، في أن (أن) الداخلة على الأمر والنهي تكون لمعنيين : المصدرية والتفسيرية ، ويعقب على تشبيهه لـ (أن) في وصلها بالأمر والنهي كوصل الذي بما قبله في حال الخطاب ، إذ صلة الاسم الموصول هي إيضاح لما قبله ، نحو : (تقولُ : أنتَ الذي تفعلُ) ، فأن مع فعلها تسبك بمصدر ، سواء أ كان الفعل أمراً أم خبراً ، فالمعنى حاصل فيه ، ولو كانت صلة الذي جملة استفهامية أو ليس بخبر لم يجز ، فقولك : (أمرت بأن قمْ) ، أي : أمرت بالقيام [٦٧] .

ويوجه أبو علي الفارسي دخول (أن) المصدرية على الأمر والنهي ، بأنه ليس من بابها ، فبابها دخولها على الفعل المضارع والماضي ، فلما دخلت على الأمر، وُصِلَتْ بالأمر ، وإن كان بالأصل لا يقع بعدها ، كما يشبهوها بالاسم الموصول (الذي) وإن لم يكن ذلك

بابه ، إذا ما وقع من الخطاب وصل لذلك ، نحو : (أمرتهُ قمْ) ، أمر وحكم ولو قال قائل (أنْ) أن يوصل من الافعال والذي لا يوصل به شيء موصولٌ ، إنما يوصل بالخبر لكان قولاً [٦٨] .

وأحسب أن ما ذهب إليه سيبويه في تشبيهه وصل (أن) بوصل (الذي) إنما مردُّه إلى أمرين : أحدهما: أن صلة (الذي) وإن كانت ظاهراً بلفظ المضارع فإن معناها الأمر ، بقرينة الفعل وضمير الخطاب قبلها ، إذ الفعل متضمن معنى الأمر ، هذا من جانب ، و ثانيهما أن الأمر يحتاج إلى مأمور به ، فقولك : أنت الذي تقوم ، معناه : أمرتك بالقيام ، على تضمين (تقول) معنى (تأمرُ) فالقرينة في الفعل وضمير الخطاب تدل على أن القيام على معنى الأمر ، وإن كان ظاهر السبك منفرداً لا يوحي بالمعنى المقصود فإن قرينة السياق تدل على المراد .

وقد ذهب جلُّ النحويين إلى ما ذهب إليه سيبويه في وصل (أن) المصدرية بفعل الأمر والنهي ، وكذا المذهب القائل بأنها تفسرٌ [٦٩] .

وقسم من النحويين ذهبوا إلى أنها تفسيرية إذا دخلت على الأمر والنهي ، فالرماني (ت ٣٨٤ هـ) يذكر دخولها على الفعل المضارع والماضي بمعنى المصدر سبكاً ، ولا يذكر دخولها على الأمر إلا بمعنى التفسير ، بتقديرها بـ (أي) [٧٠] .

ويرى أبو حيان الاندلسي أنها تفسيرية في حال دخولها على الأمر والنهي ، لا مصدرية ، فيما نقله ابن هشام (ت ٧٦١ هـ) في المغني وجعله مذهباً له [٧١] ، فيقوى عنده معنى التفسيرية ولا يقوى معنى المصدرية ؛ لفوات معنى الأمر حين السبك ، إضافة إلى أن العرب لم تقل بوصلها بالأمر في لسانها [٧٢] ، ولكني وجدته في البحر المحيط يذهب إلى ما ذهب إليه أغلب النحويين في مصدرية (أن) وفعل الأمر والنهي [٧٣] .

وممن ردَّ كون (أن) مصدرية في حال دخولها على الأمر والنهي الدماميني (ت ٨٢٧ هـ) ، فقد حملها على التفسير أو الزيادة [٧٤] .

أما الرضي فقد ذهب إلى عدم وصلها بفعل الأمر أو النهي ، محتجاً بأن معنى أن ومصدرها في نحو : (كتبت إليه أن قم) ليس بمعنى (القيام) ثم لو جاز أن يكون صلة (أنْ) أمراً ، لجاز مع اخواتها : (ما ، كي) إذ قولك بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام بخلاف قولك : أن قمْ و (لو) و (أَنَّ) ، وعدم الجواز فيها متفق عليه عند النحويين ، وهو بهذا يخالف سيبويه و أبا علي الفارسي [٧٥] .

ويبدو لي أن فوات معنى الأمر والنهي في حال السبك قد يعوَّض عنه السياق [٧٦] ، وإلا فالتقدير الصناعي واجب بما يطابق معنى الجملة الأصلية ، وقد ذهب الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) إلى التقدير الصناعي عندما شعر بفوات معنى الأمر ، في قوله تعالى : ((إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ أَنْ أَنذِرْ

قَوْمَكَ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ)) [٧٧] ، فقدر في سبك (أن أنذر) معنى الأمر، أي : بالأمر بالإنذار [٧٨] . وأرى أن تقدير الزمخشري وجهٌ حسنٌ ولكن تقدير حرف الجر مع الصيغة و المصدر غير مقصود في المعنى ؛ لأن حرف الجر داخل على الصيغة والمصدر ومع معنى كليهما ، فلو قدّر المعنى (بأمر الإنذار) لكان ألصق بالمعنى من جانب ، والمطابقة للجملة الاصلية من جانب آخر ، فقولنا : (كتبتُ إليهِ أن قُمْ) و (كتبتُ إليهِ أن لا تقُمْ) تسبك (أن) مع الفعل ومعنى الطلب (بأمر القيام) و (بنهي القيام) لكان أقرب ؛ لعدم تقدير الباء مع الصيغة منفردة والمصدر كذلك ، لأنك إذا قلت : (أن لا تقُمْ) ، كان بمعنى : (نهي القيام أو عدم القيام) ، فتقديره على سبيل التبعية أفضل [٧٩] .

ويبدو لي أن ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه من النحويين في مصدرية (أن) بدخولها على الأمر والنهي هو الأصوب ، وأن ما ذهب إليه الرضي مردودٌ لما بيناه من أسباب ، وما حمل الرضي على المنع هو عدم تصور التقدير المطابق للأصل حين السبك هذا من جانب ، ومن جانب آخر أن كون أخواتها وما شابهها في العمل في الفعل لم يدخلا على الأمر والنهي ، فالجواب هو كون (أن) أُمّ الباب [٨٠] ، ولها ما ليس لغيرها من التصرف .

خاتمة البحث ونتائجه :

- أثبت البحث أن المعنى ليس شيئاً مستقلاً عن محيطه وتركيبه ، وأنه يقبع في الذهن فقط ، أي : أن المعنى مجرد عن منطوقه أو مكتوبة ، والحقّ أن الكلام لا يستغني ولا يكون من دون المعنى ، وبالعكس ، على وفق النظم والقواعد النحوية وإلا تلبست الفوضى العربية لغة ، مما يؤدي إلى ضياع المعنى والتركيب السليم .
- أظهر البحث أن الجملة الفعلية كتركيب يعطي للكلمات بحسب موقعها معنى آخر ، هو غيره في تراكيب أخر ، مما يفضي إلى أن المعنى يختلف من تركيب إلى آخر ، ومن موقع إلى آخر ، مشيراً إلى البعد الدلالي للتركيب (الجملة) في إحداث المعنى ووجوهه المتعددة .
- تجلّى في مصطلحات البحث أن الصناعة النحوية قد اهتمت منذ بواكيرها الأولى بالمعنى النحوي ، إذ ولج النحويون إلى فلكه ، وتوخوا معاني النحو في التركيب خاصة ، منتجين كماً هائلاً من المادة النحوية في هذا المضمار .
- ضمّ شرح الرضي على الكافية نكتاً دقيقة فيما يخص المعنى النحوي ، هي في غاية النفاسة والأهمية ، إذ وظّف فطنته ، وبعد النظر لديه ، في استخراج ووضع اليد على مكامن ودقائق المعاني النحوية ، اذ ولج إلى الكثير من الدقائق اللغوية والنحوية ، مستجلياً حقائقها كاشفا عن أسرارها .

- يمثّل شرح الرضي على الكافية مرونة نحوية لا ينفد عطاؤه ، ولا تجفّ ينابيعه ، في مختلف مشارب اللغة ولا سيما في علم المعاني ، إذ رشف منها كثير من علماء اللغة العربية ليقعّدوا قواعدهم ، ويثبّتوا أصولهم .
- تجلى للباحث أن التراكيب التعبيرية التي رصدها الرضي فيما يخصّ المعنى يتعذّر النظر إليها بعيداً عن السياق اللغوي والحالي ، الذي يحيط بها .
- كشف البحث أن الرضي قد خصَّ السياق اللغوي فيما يخصّ الإعراب بأهمية بالغة ؛ لأنه يكشف ما تعنيه التراكيب ابتداء ، أما إذا خالف المعنى الإعراب فإنه يلتمس له طريقاً من خلال التأويل لردّه إلى الإعراب .
- أنفرد الرضي ببعض الآراء الجديدة عمن سبقه من النحويين ، كتوكيد الفعل المضارع الدال على الحال على سبيل المثال ، إذ نفى الحاجة للتوكيد مع اطلاع المخاطب على الحال .

الهوامش :

(١) ينظر : الكتاب : ٢٣/١ ، المقتضب : ٤ / ١٢٦ .
(٢) ينظر : الكتاب : ١ / ٣٣- ٣٤ .
(٣) ينظر : الجملة الفعلية : ٨٦ - ٨٧ .
(٤) ينظر : الكتاب : ١ / ٢٨٠ .
(٥) ينظر : دلائل الإعجاز : ١٤٦ .
(٦) النساء : ١٧١ .
(٧) ينظر : الكتاب : ١ / ٢٨٢ - ٢٨٤ .
(٨) المقتضب : ٤ / ١٢٩ .
(٩ ينظر : شرح المفصل : ١ / ٨٠ ، شرح الكافية الشافية : ١ / ٢٦٤ ، همع الهوامع : ١ / ٥١٤ ، النحو الوافي : ٢ / ٦٣ .
(١٠) شرح الكافية للرضي : ١ / ١٩٧ .
(١١) ينظر : الجملة الفعلية : ٨٨ - ٨٩ .
(١٢) الكتاب : ١ / ٨١ ، ينظر التعليقة على الكتاب : ١/ ١١٤ .
(١٣) الانشقاق : ١ .
(١٤) ينظر : التعليقة على الكتاب : ١ / ١١٦ ، شرح المفصل : ١ / ٨٢ ، مغني اللبيب : ٥ / ١٦ ، شرح التسهيل لناظر الجيش : ٤ / ١٥٨١ .
(١٥) التوبة : ٦.
(١٦) معاني القرآن للفراء : ١ /٤٢٢ .
(١٧) ينظر : شرح التسهيل لناظر الجيش : ٤ / ١٥٨٠ - ١٥٨٢ .
(١٨) ينظر : معاني القرآن للأخفش : ١ / ٣٥٤ ، شرح الأشموني : ١ / ١٦٩ .
(١٩) ينظر : النحو الوافي : ٢ / ٦٤ .
(٢٠) ينظر : الحذف والتقدير في النحو : ٢٠٤ .
(٢١) الانشقاق : ١ .
(٢٢) ينظر : الجملة العربية : ٨٧ – ٨٨ .
(٢٣) التوبة : ٦.
(٢٤) ينظر : شرح الرضي : ١ / ١٩٩ .
(٢٥) ينظر : التخمير : ١ / ٢٤٨ – ٢٤٩ .
(٢٦) ينظر : الحذف والتقدير في النحو : ٢٠٤ .
(٢٧) التوبة : ٦.
(٢٨) ينظر : ثلاث رسائل في الإعجاز : ٧٩ - ٨٠ .
(٢٩) ينظر : الجملة العربية : ٨٧ – ٨٨ .

(٣٠) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ١٥٦ ، الجملة الفعلية : ٦٤ – ٦٥ .
(٣١) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ١ / ٣٣٢ – ٣٣٣ ، مغني اللبيب : ٥ / ١٥ .
(٣٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ١٠٨ ، شرح التسهيل لناظر الجيش : ٤ / ١٥٨٢ .
(٣٣) ينظر : التبيان في علم المعاني والبديع والبيان : ٩٥ .
(٣٤) ينظر : مفاتيح الغيب : ١٥ / ٢٣٥ .
(٣٥) ينظر : الكتاب : ١ / ٣٤ ، شرح السيرافي : ١ / ٢٦٣ – ٢٦٤ .
(٣٦) الزخرف : ٨٧ .
(٣٧) ينظر : الجملة العربية : ٨٥ .
(٣٨) ينظر : الأصول في النحو : ١ / ٧٦ – ٧٧ ، الايضاح العضدي : ٦٩ – ٧٠ .
(٣٩) ينظر : المقتضب : ٣ / ١٠٦ ، الأصول في النحو : ١ / ٧٩ .
(٤٠) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ١ / ٣٥٣ ، شرح اللمع للأصفهاني : ٣٣٠ – ٣٣١ .
(٤١) الجاثية : ١٤ .
(٤٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ١٢٨ .
(٤٣) ينظر : همع الهوامع : ١ / ٥٢٣ .
(٤٤) النحو الوافي : ٢ / ٩٨ .
(٤٥) ينظر : نحو العربية : ٣ / ١٤٠ .
(٤٦) شرح الكافية للرضي : ١ / ٢٢١ .
(٤٧) ينظر : الأصول في النحو : ٢ / ١٩ – ٢٠ ، قطر الندى : ٢٩٠ – ٢٩٣ .
(٤٨) ينظر : شرح المفصل : ١ / ١١٥ ، ٣ / ٤٠ – ٤١ ، النحو الوافي : ٣ / ٣٥٩ ، ٣٧٥ – ٣٧٦ .
(٤٩) شرح الكافية للرضي : ٤ / ٢٨ – ٢٩ .
(٥٠) ينظر : الكتاب : ٣ / ١٦ – ١٧ ، المقتضب : ٢ / ٣٨ ، الأصول في النحو : ١ / ٤٢٤ – ٤٢٦ ، شرح السيرافي : ٣ / ٢٠٩ – ٢١١ ، التعليقة على الكتاب : ٢ / ١٣٥ – ١٣٦ ، نحو العربية : ١ / ١٦٠.
(٥١) ينظر : الكتاب : ٣ / ١٧ – ١٨ ، المقتضب : ٢ / ٣٩ – ٤٠ ، التعليقة على الكتاب : ٢ / ١٣٦ – ١٣٩ ، النحو الوافي : ٤ / ٢٥٥ – ٢٥٦ .
(٥٢) ينظر : شرح الكافية للرضي : ٤ / ٥٧ – ٥٨ .
(٥٣) م . ن : ٤ / ٥٨ – ٥٩ .
(٥٤) ص : ٨ .
(٥٥) ينظر : الكتاب : ٣ / ٨ – ٩ ، ٣ / ١١٧ ، الأصول في النحو : ٢ م ١٥٦ – ١٥٧ ، شرح السيرافي : ٣ / ١٩٧ – ١٩٨ ، المقتصد : ٢ / ١٠٩٧ – ١٠٩٢ ، شرح التسهيل : لابن مالك : ٤ / ٦٣ – ٦٥ ، مغني اللبيب : ٤٧٧ – ٤٨٧ ، ٤٨١ – ٤٨٢ .
(٥٦) ينظر : قطر الندى : ٨٦ .
(٥٧) ينظر : النحو الوافي : ٤ / ٣١٥ – ٣١٦ ، نحو العربية : ١ / ١٧٠ .
(٥٨) شرح الكافية للرضي : ٤ / ٨٢ .
(٥٩) ينظر : الكتاب : ٢ / ١٧٩ ، المقتضب : ٢ / ١٤٠ – ١٤١ ، الأصول في النحو : ١ / ١١١ ، الجمل في النحو : ٢ / ١٠٨ .
(٦٠) ينظر : الكتاب : ٢ / ١٧٧ ، المقتضب : ٢ / ١٤٢ ، الأصول في النحو : ١ / ١١٢ ، شرح جمل الزجاجي لابن خروف : ٢ / ٥٩٧ ، المقاصد الشافية للشاطبي : ٤ / ٥٣٨ .
(٦١) المائدة : ١٠٩ .
(٦٢) ينظر : شرح الكافية للرضي : ٤ / ٢٤٢ – ٢٤٥ .
(٦٣) ينظر : الأصول في النحو : ١ / ١١٢ ، ارتشاف الضرب :٤ / ٢٠٥٣ - ٢٠٥٤ .
(٦٤) ينظر : الأصول في النحو : ٢ / ١٤٧ ، ١٤٩ – ١٥٠ ، معاني الحروف : ٧١ – ٧٢ ، مغني اللبيب : ١ / ١٦٠ ، ١٦٩ .
(٦٥) ص : ٦ .
(٦٦) ينظر : الكتاب : ٣ / ١٦٢ .
(٦٧) ينظر : شرح السيرافي : ٣ م ٤٠١ – ٤٠٢ .
(٦٨) ينظر : التعليقة على الكتاب : ٢ / ٢٧٠ – ٢٧١ .
(٦٩) ينظر : معاني القران وإعرابه للزجاج : ٢ / ٢٢٣ ، شرح الأبيات المشكلة الإعراب : ٩٤ ، شرح الكافية الشافية : ١ / ١٢٩ ، مغني اللبيب : ١ / ١٦٩ – ١٧٠ ، همع الهوامع : ١ / ٢٦٤ ، ٢ / ٢٨١ .
(٧٠) ينظر : معاني الحروف : ٧١ – ٧٢ .
(٧١) ينظر : مغني اللبيب : ١ / ١٧٢ .
(٧٢) ينظر : التذييل والتكميل : ٣ / ١٤٨ – ١٤٩ .
(٧٣) ينظر : البحر المحيط : ٥ / ١٩٥ .
(٧٤) ينظر : تعليق الفرائد : ٢ / ٢٧٢ – ٢٧٣ .
(٧٥) ينظر : شرح الكافية للرضي : ٤ / ٤٤٠ .
(٧٦) ينظر : روح المعاني : ٢٩ / ٦٩ .

(٧٧) نوح : ١ .
(٧٨) ينظر : الكشاف : ٢٩ / ١١٤١ .
(٧٩) ينظر : روح المعاني : ٢٩ / ٦٩ .
(٨٠) ينظر : همع الهوامع : ٢ / ٢٨١ .

المصادر والمراجع :

- القران الكريم .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الاندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق: رجب عثمان الحمد، رمضان عبد التواب، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت ٣١٦ هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن ابن محمد بن أبي سعيد الانباري (ت ٥٧٧ هـ)، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، محمد محي الدين عبد الحميد، د ط، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٩ م.
- الإيضاح العضدي، لأبي على الفارسي (٣٧٧ هـ)، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط١، د م، ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩ م.
- التبيان في علم المعاني والبديع والبيان، شرف الدين حسين بن محمد الطيبي (ت ٧٣٤ هـ)، تحقيق وتقديم: هادي عطية مطر الهلالي، ط١، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ١٤٣٢ هـ – ٢٠١١ م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الاندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.
- التعليقة على كتاب سيبويه، أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (٣٧٧ هـ)، تحقيق: عرض بن حمد القوزي، ط١، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عُمر الدماميني (ت ٨٢٧ هـ)، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن محمد المفدى، ط١، د م، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م.
- تفسير البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهيد بأبي حيان الاندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، زكريا عبد المجيد النوتي، أحمد النجولي الجمل، عبد الحي الفرماوي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م.
- تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، محمد الرازي فخر الدين ابن العلامة ضياء الدين عمر (ت ٦٠٤ هـ)، ط١، دار الفكر، بيروت – لبنان، ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م.
- ثلاث رسائل في اعجاز القرآن، للرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمد خلف الله أحمد، محمد زغلول سلام، ط٣، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٧٦ م.
- الجملة العربية تأليفها وأقسامها ، فاضل صالح السامرائي ، ط ٣ ، دار الفكر ، عمان – الأردن ، ١٤٣٠ ه – ٢٠٠٩ م .
- الجملة الفعلية، علي أبو المكارم، ط١، مؤسسة المختار، القاهرة، مصر، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
- الحذف والتقدير في النحو العربي، علي أبو المكارم، ط، دار غريب، القاهرة، د ت.
- دلائل الإعجاز، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي (ت ٤٧١ هـ)، محمود محمد شاكر، د ط، مكتبة الخانجي، القاهرة، د ت.

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسي البغدادي (١٢٧٠ هـ)، د ط، دار احياء التراث العربي، بيروت – لبنان، د ت.
- شرح الأبيات المشكلة الاعراب المسمّى "إيضاح الشعر"، أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، دارة العلوم والثقافة، بيروت، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.
- شرح الأشموني على الفية ابن مالك المسمى (منهج السالك، الى الفية ابن مالك)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ١٣٧٥ هـ – ١٩٥٥ م.
- شرح التسهيل، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الاندلسي (ت ٦٧٢ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، ط١، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الجيزة، ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠م.
- شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ)، تحقيق: علي محمد فاخر، جابر محمد البراجة، إبراهيم جمعة العجمي، جابر السيد مبارك، علي السنوسي محمد، محمد راغب نزّال، ط١، دار السلام، القاهرة – مصر، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
- شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الاشبيلي (ت ٦٠٩ هـ)، تحقيق: سلوى محمد عمر عرب، د ط، مطابع جامعة ام القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤١٩ هـ.
- شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، د ط، جامعة قاريونس، ١٣٩٨ هـ – ١٩٧٨ م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، أبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الانصاري (ت ٧٦١ هـ)، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، محمد محي الدين عبد الحميد، ط١، دار الخير، ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م.
- شرح الكافية الشافية ، أبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد ابن مالك الطائي (ت ٦٧٢ هـ)، تحقيق: علي محمد معوّض، عادل أحمد عبد الموجود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠م.
- شرح كتاب سيبويه، أبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.
- شرح اللمع للأصفهاني، أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي (ت ٥٤٣ هـ) ، تحقيق: إبراهيم بن محمد أبو عباة، د ط، إدارة النشر والثقافة في الجامعة، المملكة العربية السعودية ١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م.
- شرح المفصل،موفق الدين ابن علي بن يعيش (ت ٦٤٣ هـ)، د ط، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، د ت.
- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت ٦١٧ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، دار الغرب الإسلامي ، بيروت – لبنان، ١٩٩٠ م .
- الكتاب، سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
- كتاب الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠ هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة، بيرت، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م.
- كتاب معاني الحروف، أبي الحسن علي بن عيسى الرُّماني النحوي (ت ٣٨٤ هـ)، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط ٢، دار الشروق، جدة – المملكة العربية السعودية، ١٤٠١ هـ – ١٩٨٧ م.
- كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧٧ هـ)، تحقيق: كاظم بحر المرجان، د ط، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٢ م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل، جار الله أبي القاسم محمود بن عُمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)، تحقيق: فتحي عبد الرحمن احمد حجازي، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨م.

- معاني القرآن، أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧ هـ)، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م.
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج أبي إسحاق إبراهيم بن السري (ت ٣١١ هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده الشلبي، ط١، عالم الكتب، بيروت ، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
- مغني اللبيب، لابن هشام الانصاري (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب، ط١، الكويت، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان القيمين، ط١، جامعة ام القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
- المقتضب، ابي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، د ط، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م.
- نحو العربية، عبد اللطيف محمد الخطيب، سعد عبد العزيز مصلوح، ط١، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.
- النحو الوافي، عباس حسن، د ط، مكتبة المحمدي، بيروت – لبنان، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.